

قرار أصدرت الهيئة الوطنية للاتصالات القرار التالي بين:

المدعية: شركة "اتصالات تونس" في شخص ممثلها القانوني الكائن الاجتماعي بحدائق البحيرة 2- ضفاف البحيرة - 1053 تونس.

من جهة

المدعى عليها : شركة " تونيزيانا" في شخص ممثلها القانوني الكائن مقره الاجتماعي بحدائق البحيرة- ضفاف البحيرة 2 - تونس 1053 محاميها الأستاذ محمد علي غريب.

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على عريضة الدعوى المقدمة من طرف شركة "اتصالات تونس" بتاريخ 21 ديسمبر 2012 إلى الهيئة الوطنية للاتصالات والمرسمة بدفتر القضايا تحت عد49دد والتي تضمنت تظلم العارضة من الممارسات التي أقدمت عليها المدعى عليها والمنتهكة حسب دعواها لقواعد المنافسة المشروعة وللأحكام التشريعية والترتيبية المنظمة لسوق الاتصالات من خلال تعمدتها ترويج عرض إشهاري bonus 100% لفائدة مشتركيها بخدمة الهاتف الجوال المسبق الدفع. وانتهت المدعية إلى طلب تدخل الهيئة لاتخاذ التدابير التي يقتضيها القانون لسحب العرض التجاري موضوع الدعوى وكل الوسائط الاشهارية ذات العلاقة بصفة نهائية ولإلزامها بإقصاء العروض الأخرى وخاصة فاميليا و Amigos من مجال تطبيق العرض المشتكى منه وعدم تمتيع مكتتبي هذه العروض، مستقبلا، بتحفييزات ترويجية إضافية.

وبعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون عد1دد لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون عد46دد لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي

2002 وبالقانون عـ1 ادد لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 و بالقانون عـ10 دد لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013 وخاصة الفصول 63 و65 جديد و68 جديد و74 جديد منه.

وبعد الإطلاع على الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 المتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ.

وبعد الإطلاع على المبادئ التوجيهية المتعلقة بترويج عروض الخدمات بالتفصيل من طرف مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات والصادرة بمقتضى قرار الهيئة عدد 15 بتاريخ 14 أفريل 2011 المنقح بالقرار عـ159 دد المؤرخ في 20 ديسمبر 2012.

وبعد الإطلاع على المراسلة عدد 1276 الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 25 ديسمبر 2012 والتي وجه بمقتضاها نظير من عريضة الدعوى إلى وزير تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

وبعد الإطلاع على المراسلة عدد 1277 الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 25 ديسمبر 2012 والتي وجه بمقتضاها نسخة من عريضة الدعوى إلى شركة "تونيزيانا" لتمكينها من تقديم ردودها حول عريضة الدعوى.

وبعد الإطلاع على المقرر عدد 134 الصادر عن رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 24 ديسمبر 2012 الذي عين بمقتضاه السيد حازم المحجوبي مقرا للنزاع.

وبعد الاطلاع على جواب شركة "تونيزيانا" على عريضة الدعوى ضمن مراسلتها الواردة على الهيئة بتاريخ 25 جانفي 2013.

وبعد الإطلاع على تقرير ختم الأبحاث المؤرخ في 04 مارس 2013 والمحال على طرفي النزاع وفق الصيغ التي اقتضاها الفصل 68 من مجلة الاتصالات.

وبعد الاطلاع على ملحوظات " اتصالات تونس" على تقرير ختم الأبحاث والوارد على الهيئة بتاريخ 03 أفريل 2013.

وبعد الاطلاع على رد " تونيزيانا" والوارد على الهيئة بتاريخ 12 جوان 2013.

وبعد نشر القضية بعدة جلسات تحضيرية، عينت القضية لجلسة يوم 13 جوان 2013، وفيها حضرت السيدة أمال الزياتي الممثلة القانونية للشركة المدعية " اتصالات تونس" وتمسكت بما جاء بملحوظاتها الكتابية المطروفة بملف القضية مؤيدة مقترح المقرر. وحضر الأستاذ محمد علي غريب محامي المدعى عليها " تونيزيانا" وقدم إعلام بالنيابة وتقريراً طلب فيه الحكم بعدم سماع الدعوى ، واثر ذلك حجزت القضية للتصريح بالحكم بجلسة يوم 27 جوان 2013.

وبجلسة يوم 27 جوان 2013، قررت الهيئة التمديد في أجل المفاوضة إلى جلسة يوم 11 جويلية 2013.

وبجلسة يوم 11 جويلية 2013 وبعد المفاوضات القانونية صرح بما يلي :

من حيث الشكل:

حيث قدمت الدعوى ممن له الصفة والمصلحة واستوتف بذلك شروطها الشكلية وتعين قبولها من هذه الناحية.

من حيث الأصل:

حيث تفيد مظهرفات الملف، أن العارضة تطلمت من العرض الترويجي bonus 100% الذي أقدمت " تونيزيانا" على تسويقه ابتداء من 17 إلى 27 ديسمبر 2012 والذي يخول لمشتركيها من أشخاص طبيعيين ومعنويين بخدمة الهاتف الجوال مسبق الدفع الانتفاع برصيد إضافي بقيمة 100% عن كل عملية شحن بقيمة 3 دنانير فأكثر ، مؤكدة أن ترويج العرض موضوع النزاع على الصيغة التي اتبعتها الشركة المطلوبة والقائمة على تغطية العرض لكامل قاعدة حرفائها للهاتف الجوال بالإضافة إلى إمكانية مضاعفة الرصيد بداية من مبلغ 3 دنانير فقط ودون تحديد سقف للشحن أدى حسب دعواها إلى تطبيق تعريفات مفرطة الانخفاض وزاد في حدة الآثار السلبية لهذا العرض وهو ما اعتبرته المدعية تهديدا لمصالحها الاقتصادية والتجارية.

وحيث شددت العارضة على عدم احترام المدعى عليها للمبادئ التوجيهية المنظمة للعروض التجارية فضلا عن عدم تقيدها بمضمون قرار الهيئة الصادر بتاريخ غرة نوفمبر 2012 موضوع القضية عد38 عدد والقاضي بعدم تمتيع مشتركي عرض فاميليا بامتيازات تحفيزية إضافية، مضيفة أن استمرار ترويج هذا العرض من شأنه أن يلحق بها أضرار مادية. وانتهت المدعية إلى طلب تدخل الهيئة لاتخاذ التدابير التي يقتضيها القانون لسحب العرض التجاري موضوع الدعوى وكل الوسائط الاشهارية ذات العلاقة بصفة نهائية وإلزامها بإقصاء العروض الأخرى وخاصة فاميليا و Amigos من مجال تطبيق العرض المشتكى منه وعدم تمتيع مكنتبي هذه العروض، مستقبلا، بتحفيظات ترويجية إضافية.

وحيث قدمت العارضة تأييدا لدعواها نسخة من المعلقة الاشهارية للعرض محل النزاع تضمنت وصفا لخصائصه التجارية.

وحيث فندت المدعى عليها ضمن مراسلتها الواردة على الهيئة بتاريخ 25 جانفي 2013 ما ذهبت إليه العارضة مؤكدة حصولها على موافقة الهيئة لترويج العرض وأنها لم تخالف الأحكام التشريعية والترتيبية المنظمة لميدان الاتصالات.

وحيث آل تقرير ختم الأبحاث إلى اعتبار أن النزاع يتعلق بمدى احترام المدعى عليها للصيغ التنظيمية المنظمة من طرف الهيئة المتعلقة بتسويق العروض التجارية من جهة وبمسألة الآثار المترتبة عن سحب الامتيازات المتعلقة بالعرض التجاري على مشتركي فاميليا و Amigos على توازن السوق. وانتهى الى التأكيد إلى أن المدعى عليها لم تخالف المبادئ التوجيهية المنظمة للعروض التجارية

والامر عـ3026 دد المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 المتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ ، إلا أنها لم تتقيد بمحتوى قرارات الهيئة الذي يعتبر جزءا من الترتيب المنظمة لتسويق العروض التجارية وهو ما يستتج منه مخالفة المدعى عليها للترتيب والضوابط المعمول بها في ترويج العروض التجارية. وبناء على ذلك اقترح المقرر في ختام تقريره الحكم بإلزام شركة " تونيزيانا" باحترام الشروط التي وضعتها الهيئة لتسويق العرض التجاري موضوع النزاع.

وحيث أحيل تقرير ختم الأبحاث على طريقي النزاع للإدلاء بملاحظاتهما عملا بأحكام الفصل 68 مكرر من مجلة الاتصالات.

وحيث أيدت "اتصالات تونس" مقترح المقرر وتمسكت بطلباتها المضمنة بعريضة الدعوى طالبة الحكم بتطبيق مقتضيات الفصل 74 من مجلة الاتصالات.

وحيث وبجلسة يوم 13 جوان 2013، قدم محامي "تونيزيانا" تقريرا أكد فيه على تطابق العرض المشتكى منه مع المتطلبات القانونية المنظمة للعروض التجارية مستندا إلى القرار الصادر عن رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات في مادة التدابير الوقتية تحت عـ19 دد. وانتهى في ختام تقريره إلى طلب الحكم بعدم سماع الدعوى.

وحيث يتضح بالرجوع إلى أوراق الملف والى المرافعات المتلقاة فيها، أن جوهر النزاع يتعلق بالبث في مدى استجابة العرض الترويجي الذي أقدمت " تونيزيانا" على تسويقه للمتطلبات القانونية والترتيبية المنظمة للعروض التجارية ومدى احترام المدعى عليها لقرارات الهيئة المتعلقة بالعروض التجارية.

وحيث وقبل البث في أصل النزاع، يتجه التذكير بالإطار القانوني والترتيبي المنظم للعروض التجارية للمشغلين قصد الإلمام بمختلف الجوانب القانونية والتنظيمية للمسألة المتنازع فيها.

الإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بالعروض التجارية للمشغلين :

حيث يخضع تسويق العروض التجارية لمشغلي الشبكات العمومية للاتصالات إلى أحكام الأمر عـ3026 دد لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ والى قرار الهيئة عـ15 دد المؤرخ في 14 افريل 2011 والمتعلق بالمبادئ التوجيهية المنظمة لعروض خدمات الاتصالات بالتفصيل.

وحيث نص الفصل 3 (أ) من هذا الأمر على انه يتعين على مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات، وقبل تسويق عروضهم التجارية، توجيه نظير من وثيقة إشهار التعريفات إلى الهيئة خمسة عشر يوما على الأقل قبل تسويق أي خدمة جديدة يعتمزم المشغل إسداؤها لحرفائه.

وحيث مكنت أحكام الفصل سابق الذكر الهيئة الوطنية للاتصالات من أن تفرض على مشغلي الشبكات إدخال تغييرات على تعريفات خدماتهم أو على شروط بيعها إذا اتضح أن هذه العروض لا تحترم قواعد المنافسة المشروعة.

وحيث أصدرت الهيئة الوطنية للاتصالات القرار عدد 15 المؤرخ في 14 افريل 2011 يتعلق بوضع مبادئ توجيهية حول عروض خدمات الاتصالات بالتفصيل وتهدف هذه المبادئ إلى ضبط إجراءات موحدة لتقديم مشاريع العروض التجارية من طرف المشغلين تضمن سرعة ونجاعة معالجة تلك المشاريع من جهة وتمكن من دراستها بالاعتماد على المبادئ التي حددها الأمر عدد 3026 لسنة 2008 السابق الذكر.

وحيث يستشف من كل ما سبق بسطه، أن ترويج العروض التجارية من قبل المشغلين يخضع وجوبا وقانونا إلى موافقة الهيئة التي تتكفل مصالحها المختصة بدراستها من مختلف جوانبها القانونية والفنية وخاصة التعريفية والتثبت من مدى احترامها للمبادئ المار ذكرها وتتولى الهيئة رفض كل عرض تجاري اتضح لها عدم مراعاته لتلك المبادئ والشروط.

وحيث اتضح بعد الاطلاع على المراسلات المتبادلة بين الهيئة والمدعى عليها في خصوص العرض الأشهاري موضوع الدعوى، أن "تونيزيانا" وتطبيقا للأمر عدد 3026 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ، كانت قد تقدمت إلى الهيئة بمطلب قصد السماح لها بتسويق العرض الترويجي موضوع الدعوى.

وحيث تولت دائرة المنافسة ومتابعة عروض التفصيل بالهيئة دراسة الجوانب الفنية والتعريفية لمشروع العرض التي تقدمت به المدعى عليها، وتمت المصادقة عليه بموجب مراسلتها عدد 1243 الصادرة بتاريخ 14 ديسمبر 2012 والقاضي نصح بالسماح لـ "تونيزيانا" بترويج العرض التحفيزي bonus 100% شرط عدم سحب الامتياز موضوع الدعوى على مشتركى Amigos وفاميليا.

في مدى تقيد "تونيزيانا" بقرارات الهيئة المتعلقة بالعروض التجارية

حيث أفردت الهيئة، في إطار المبادئ التوجيهية التي وضعتها لتنظيم عروض التفصيل، صنف العروض القائمة على تحفيظات ومكافآت عند الشحن بتنظيم خاص لضبط الحد الأقصى لمدتها الزمنية الإجمالية والأجال الفاصلة بينها وذلك نظرا لتأثيرها الكبير على إيرادات المشغلين وعلى مسار المنافسة بينهم وعلى الموازنات العامة للسوق.

وحيث ونظرا لما تمثله التخفيضات في التعريفات الممنوحة للمشاركين بموجب العروض المشار إليها أنفا من خطر على موازنات السوق ومواقع المتدخلين. فقد أقصت الهيئة بعض العروض التجارية التي توفر بدورها امتيازات تعريفية للمشاركين من التمتع بتحفيظات إضافية كعرضي Amigos وفاميليا.

وحيث وبناء على ما سبق، فقد ذكّرت الهيئة عند منحها الموافقة على ترويج العرض موضوع الدعوى بمضمون قرار الهيئة عدد 38 سد والقاضي بعدم تمتيع مشتركى عرض فاميليا مستقبلا بتحفيظات

ترويجية إضافية ، كما ذكرت بما جاء بمراسلتها الصادرة بتاريخ 17 اكتوبر 2012 حول مدى تأثير عرضي فاميليا و Amigos على التعريفات وعلى توازن السوق.

وحيث وعلى اثر ترويج العرض، تأكد للهيئة ان الشركة المدعى عليها لم تلتزم بالالتزام التام بقرار الهيئة الذي اتخذه بخصوص عرض bonus 100% ، المؤرخ في 14 ديسمبر 2012 موضوع المراسلة عدد 1243 وذلك من خلال توليها سحب الامتياز موضوع الدعوى على مشتركى Amigos والمنتفعين بخدمة فاميليا.

وحيث لا جدال أن في إتيان شركة " تونيزيانا " مثل هذه الممارسات، فيه خرق واضح للقانون ولقرارات الهيئة باعتبار ان موافقة الهيئة على ترويج العرض المتنازع فيه كانت مشروطة بعدم شمول الامتياز محل النزاع مشتركى Amigos والمنتفعين بخدمة فاميليا.

وحيث يتحصص مما سبق الالماع بذكره، ان في عدم تقييد الشركة المدعى عليها بالضوابط والشروط التي علقت عليها الهيئة موافقتها على العرض bonus 100% والمرتبطة بعدم الجمع بين الامتياز الممنوح في دعوى الحال وبقية الامتيازات المسندة لمشتركى Amigos وفاميليا مخالفة واضحة لقرار الهيئة المؤرخ في 14 ديسمبر 2012، تستوجب اتخاذ الإجراءات اللازمة ضد شركة " تونيزيانا " وذلك بتوجيه تنبيه إليها لوضع حد لتلك الممارسات اللامشروعة واحترام قرارات الهيئة المنظمة لتوفير خدمات الاتصالات بالتفصيل.

لذا وتأسيسا على كل ما سبق بسطه، قررت الهيئة الوطنية للاتصالات ما يلي :

التنبيه على المدعى عليها بضرورة احترام قرارات الهيئة المتعلقة بالعروض التجارية والالتزام بالأحكام التشريعية والترتيبية المتعلقة بتسويق العروض التجارية.

وصدر هذا القرار عن الهيئة الوطنية للاتصالات المترتبة من السادة:

كمال السعداوي: رئيس

محسن الجزيري: نائب رئيس الهيئة

عبد الخالق بوجناح: العضو القار

حسين الحبوبى: عضو

هشام بسباس : عضو

عبد السلام بريك: عضو

يمينة المثلوثي : عضو

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

كمال السعداوي

